

مَلَّاحِقُ الْكِتَابِ

- (١) بشأن انشاء بنك لتقدير اثمان المسكوكات المتبادلة .
- (٢) محاولات محمد على لاسترضاء الانجليز وعدم اغضابهم .
- (٣) بخصوص تعيين الشيخ رفاعة الطهطاوى القادم من باريس فى مدرسة الطب بابى زعبل .
- (٤) ترجمة التقرير الذى وضعه محمد على متضمنا اسداء النصيح
لأعضاء أسرته ورجاله .

obeikan.com

ملحق رقم (١)

بشان انشاء بنك لتقدير اثمان المسكوكات المتداولة (١)

حضرة صاحب المرتبة والمنزلة والمودة بغوص بك مدير الامور الافرنجية والتجارة والمبيعات .

لقد ارتضيت هذه الشروط التى دونت فى البنك الذى سيؤسس ليكون أساسا فى تداول أجناس المسكوكات بقيمها الحقيقية . ولما كانت البنود الرابع والخامس والسادس والثامن من كتاب الشروط هذا مختصة بالديوان الذى تديره انت فاطلب اليك ان تنفذ مقتضاها .

من المعلوم ان الحكومة المصرية قد صرفت مساعيها منذ سنين فى تقرير اثمان المسكوكات المتداولة فى حد لا نتجاوزه وان اخراج هذه النية الخيرية من القوة الى حيز الفعل أمر سهل بفضل الهمة السامية الخديوية نظرا لمعاملات التجارة الجارية بالقطر المصرى ، وان مقدار الامتعة التى تصدر من البلاد المصرية أكثر مما تورد عليها فينبغى أن ترددها نقود من الخارج ، ومع كل ذلك مازالت النقود المصرية تصدر الى الديار الأخرى . وفى حين أن الأوامر العلية قد صدرت بوقف أسعار العملة فى قرار واحد قد أخذت اثمان المسكوكات تزداد اثنين فى المائة ، وفى بعض الأحيان خمسة فى المائة نظرا لقلة النقود أو كثرتها وذلك بخداع صيارفة المحروسة والاسكندرية . وانما يمكن منع المحذورات التى تحدث فى مخالفة التعريف الموضوعة فى تحديد أسعار المسكوكات باتشاء بنك ، وقد عهد الينا بتدوين نظام فى منع المحذورات المذكورة وتقديمه الى الاعتبار السامية نراينا انشاء بنك بالاسكندرية لهذا الغرض وقد كتبنا المنافع المنشودة من هذا البنك وفيما يلى نعرضها الى اعتبار جناب ولى النعم ، وقد أتينا بطريقة تأسيسه .

لا ريب أن البنك الذى سينشأ سيؤدى الى توسيع التجارة التى هى

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجنب العالى الى بغوص بك فى ٢٥ دى الحجة ١٢٥٨ هـ .

بمنزله الروح بالنسبة لمصر ، ويكون عاملا في ازديادها كما يكون باعثا على تنفيذ احكام تعريفه المسكوكات حرفيا وهى من جملة الآثار الجليسة الخديوية .

والحق ان انشاء البنك المذكور امر عسير ولتكننا سنبدل كل ما في مقدورنا لتحقيق هذا الأمر الجليل . انما يمكن منع اصدار مسكوكات الذهب والفضة من الديار المصرية بنقص شئ من كل سكة من قيمة التحويلات المرسله الى أوربا فاذا فوض الينا تأسيس بنك الاسكندرية فاننا نتعهد منع اصدار المسكوكات الى الديار الاجنبية والمغالطات التى تستعمل فى ابطال احكام التعريفه الموضوعه ولما كان كبار اهل البلاد وصغارهم يميلون الى المغالطات المذكورة فقد دأب كل مشتر على تأدية اثمان ما يشتريه من الامتعة على السعر الجارى دون ان يراعى التعريفه الموضوعية ، أما الدينون فيمطالون دائنيهم بالتسويق فى تأدية ديونهم لهم ، ويعرضون عليهم أخذ حقوقهم بمقتضى السعر الجارى وأولئك يضطرون الى قبض حقوقهم بمقتضى السعر المذكور اذ يفقدون مقدرتهم على الصبر أما الصيارفة فهم عاملون بما بالتجار من ضحك وضائقة فيزيدون أسعار النقود أو ينقصونها عند معاملتهم كما يحلو ويطيب لهم فمن أجل التمكن من دفع هذا المخور ينبغى ان يفوض الى البنك قبض المبالغ التى تورد على ديوان مبيعات الاسكندرية وعلى الجمرع ، وكذلك تأدية المبالغ التى تؤتيها الحكومة دواوين الصرف ، فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك طبق التعريفه الموضوعه امكن أخذ النقود وصرفها بقيمتها الأصلية لا محالة . وقد علمنا بالتجربة ان الزيادة التى تظهر فى السكة المصرية انما تنشأ عن عدم رغبة المدين فى تأدية دينه الا نقودا مصرية . وذلك انه اذا تضايق أحد الدائنين ورضى ان يخسر أربعة او خمسة فى المائة اشترى المدين النقود اللازمة من أحد الصيارفة فيقتضى دينه من ناحية ويربح اثنين او اثنين ونصف فى المائة من ناحية أخرى . فهذا هو منشأ المغالطات والمخادعات الواقعة فى أسعار المسكوكات ، فاذا علم الموظفون القائمون بالاشغال الاميرية والتجار من الوطنيين والأوربيين ان المبالغ التى تفيض وتصرف بمباشرة البنك ستقبض وتصرف عملا بالتعريفه الموضوعه فلا يبقى اذا محيد للجميع من اتباع التعريفه المذكورة . الا ان النقطة المهمة

هى أن لا يكتب فى سندات الدين التى تخرر فى البيع والشراء الجاريين بين التجار من الأفرنج أو الرعايا لفظ « على السعر الجارى » كما هو معتاد منذ القدم بل أن يكتب أن المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعريفية الأميرية الموضوعة ، ويجب أن تكون السندات التى لم تكتب على هذا الوجه ساقطة الاعتبار لدى دواوين الحكومة ومجالس التجار وأن لا يكون للذى يأخذ مثل هذا السند اعتبار لدى التجار وأن يعلن هذا النظام للاهلين فى الشوارع وللأفرنج بوساطة القناصل ، وأن يكون للبنك وكيل بمصر يشرف على تداول المسكوكات بأسعار التعريفية الموضوعة الأميرية ، فإذا رأى نوعاً منها يروج بأكثر من سعر التعريفية لقلته خفض سعره بأن يصرف مقداراً كثيراً من هذا النوع ، ولما كانت دمياط مركزاً تجارياً له أهمية فإن اتبعت فيه هذه الأصول وتداولت فيه النقود بأسعارها الحقيقية كان بها المراد والا ينبغى للبنك أن يجعل له وكيلاً فيه كما يجب لجميع الخريات والسعديات من مسكوكات ذهب مصر وسك مسكوكات من فيات خمسين قرشاً ومائة قرش لتسهيل تداول النقود على أيدي الناس فإذا صغرت الإرادة العلية بتفويض هذا الأمر الى البنك تعين صرف نقود من فيات الخمسين قرشاً ومائة القرش بدلاً من هذين النوعين كلما جمعهما البنك وأرسلهما الى دار السك ، إلا أن على البنك أن يأخذ الخيرية والسعدية من الأهالى بالوزن وبقيمة السكة كما أن على دار السك أن يتأخذهما كذلك . وعلى الخزينة أن تقبل الخيرية والسعدية وتصرف بدلتهما كلما وردها من الدواوين الأميرية أو من التجار أو من الأهلى فى كل بلد صيارفة قائمون بإبدال النقود فلا حرج أن يكون فى هذا البلد صرافون من هذا القبيل فإذا أراد أحد السياح أو التجار إبدال نوع من النقود بنوع آخر عند سفره الى بلده أخرى أو عند عزمه إرسال شيء من النقود احتيج الى وجود صيرفى يقوم بتحقيق رغبته .

على هذا التقدير ينبغى تخصيص شيء من الربح لذلك الصراف كأجر الصرف فللصيارفة أن يأخذوا أجر صرف من $\frac{1}{2}$ الى $\frac{1}{4}$ نظراً لقلّة النقود وكثرتها ، ولا ينبغى أن يجاوز حقهم هذا الواحد فى المائة فى زمن من الأزمان وأن أكبر الأسباب التى تمنع التجارة من التوسع لهو عدم استقرار أسعار النقود فى قرار واحد إذ أن التجار إذا أرادوا أن يشتروا بضاعة

على حسابهم أو بالكومسيون أى بحق السعى على حساب غيرهم ورواها
ان سعر الفرنسة عشرون قرشاً ظنوا انهم قادرون على ابتغاها (أى
الفرنسة) بذلك السعر لدفع ائمان الامتعة التى يشترونها . ثم يهتم بتدبير
الفرنسات فيجدها قد ارتفع سعرها ، ويخسر لخطئه فى ظنه ، فهذا المحذور
مانع قوى لاتساع التجارة . ولكن اذا وجد البنك فى هذه الديار دخل التاجر
فى البيع والشراء وامن خوف اختلاف أسعار النقود وينقل المتساع بهذه
الوسيلة من يد الى أخرى بيعاً وشراءً وتتسع الشؤون التجارية .

ولا يبعد عن الاحتمال ان يضطر البنك الى استجلاب مبالغ جسيمة
من الخارج ، بيان ذلك مثلاً ان يرى فى البلاد المصرية قلة بعض المسكوكات
كالريال الفرنسية أو الجنيه فتطلب من البلاد الاخرى بقطع النظر عن هذا
قد يعتمد الى تنزيل فرط التحويلات وتقبل الخسارة لئلا تصدر النقود
الى الخارج ، ألا أنه يحتمل أن يظهر عكس ذلك فالربح الحاصل من هذا
يجبر الخسار الحاصل من ذلك ، ولا يطرأ خلل على ميزانية البنك ، وقد
كان للبيوع التى تجربها الحكومة فى المزاد ، وفى خارج المزاد حتى الآن
موعد ثمانية ايام . ولقد رأينا أن تمتد الى عشرين يوماً بعد ذلك تسهيلاً
للتجار .

ان التبدلات فى الاسعار التى حدثت من قبل مسكوكات الاستانة
والتي يحتمل ظهورها بعد ذلك قد اخلت وستخل بتعريف المسكوكات
المصرية ، ولن يندفع المحذور المذكور مالم يمه عن تداول المسكوكات المذكورة
بأكثر من أسعار التعريف الموضوعة .

فى بيان شروط البنك

البند الأول

يحتاج البنك لادارته الادارة اللائقة الى رأسمال قدره سبعمائة الف
فرنسة فينبغى ان تضع الحكومة فى خزينته اربعمائة الف فرنسة وعلى
مأمورى البنك الميسير « مخالى طوسيجه »^(١) « والموسيو باسترى »^(٢)

(٢) قنصل اليونان .

(٢) قنصل فرنسا .

أن يضعها ثلاثمائة ألف فرنسة . وليس للحكومة ولا لأحد من أصحاب البنك أن يسحبوا شيئا من رأس المال هذا إذا أن الخزينة المذكورة لن تستغنى عن وجود ذلك المقدار من النقود .

البند الثانى

يشرع البنك فى أعماله ابتداء من يوم توريد رأس المال المذكور الى خزينة البنك .

البند الثالث

تنحصر أعمال البنك فى اخذ أوراق التحويل واعطائها وتنزيل مثل هذه الأوراق فى سائر الأعمال الخاصة بالبنوك .

البند الرابع

تستطيع الحكومة من يوم تسليم تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات والجمرك أن تستجر تلك المبالغ على شرط أن تدفع للبنك فائضا فى الشهر قدره ١٪ لغاية انتهاء مواعيد التحويلات الاميرية غير منتظرة حلول مواعيدها فاذا لم يمكن تحصيل مبالغ تلك الحوالات من أصحاب البنك فتدرد الى الحكومة .

البند الخامس

تصدر أوامر سامية الى ديوانى المبيعات والجمرك بتوريد تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات العمومية والجمرك على خزينة البنك .

البند السادس

تقبض وتصرف انواع نقود المبالغ التى تورد على خزينة البنك والمبالغ التى تصرف منها للحكومة وغيرها بموجب التعريفة الاميرية الموضوعة .

البند السابع

على الحكومة أن تدفع للبنك ٦٪ سنويا أى ١٪ شهريا على النقود التى تسحبها من خزينة البنك فى مقابل المبالغ التى احيلى اليها من المبيعات

والجمرک وذلك الى حلول مواعيد تلك الحوالات ، وليس على البنك من دفع غائض للحكومة اذا كانت لها نقود مرصودة بخزينة البنك .

البند الثامن

يجب أن تكون السندات التي تؤخذ من المشتري في البيوع الواقعة داخل المزاد وخارجه شاملة مواعيد دفع المبالغ المكتوبة بها ، وان نسلم تلك السندات الى خزينة البنك .

البند التاسع

يعمل هذا البنك لمدة سنتين ، ولا يعود على الحكومة شيء من ربحه وخسارة بل يرجعان الى مأموري البنك المشار اليهما الموسيو مخابلى توسيجه والمسيو باستيرى ، ولا يحسب فائض على مبلغ اربعمائة ألفا الفرنسة الذى تعطيه الحكومة .

ملحق رقم (٢)

محاولات محمد على لاسترضاء الانجليز وعدم اغضابهم (١)

من الجناب العالى الى بوغوص بك :

اطلعت على كتابكم المؤرخ برقم سلخ ذى الحجة ٥٣ الذى تقولون فيه ان الانجليز وضعوا يدهم على قطعة أرض جهة عدن لوضع الفحم وان جناب الكولونيل كامبل وعد بأنه سيقدم تقريراً يوضح فيه ان الغرض ليس اقامة جنود انجليزية هناك ، وان الدكتور « باورنك » أفضى اليكم بأن حاكم عدن هو حاكم مستقل بذاته ، وان عنوان السلطان لم يمنح له جديداً من طرف حكومة انجلترا بل هو ملقب بهذا العنوان من عهد قديم ، وحيث اننى كما هو معلوم لديكم لا أريد اغضاب حكومة انجلترا بأى وجه كان، وان بقاء جبال الجهة المذكورة فى يدنا وبقاء المدينة فى يدهم سيؤدى الى وقوع مشاحنات دائمة بين الطرفين بناء عليه اذا كان غرض انجلترا حقيقة وضع اليد على جهة عدن فمنعا لتعكير صفاء المناسبات الموجودة بين الطرفين انى مستعد من الآن لسحب عساكرنا الموجودين هناك أما اذا كان الغرض وضع فحم فقط فليعلموا اننا كما بذلنا المساعى لترويج مصالحهم فى سائر الجهات التى استولينا عليها سنبذل المساعى فى سبيل راحتهم وترويج مصالحهم فى هذه الجهات أيضاً . ومن المعلوم ان الحكومة المصرية لغاية الآن لم تقصر فى ترويج مصالح حكومة انجلترا ولن تقصر فيما بعد ، وان هؤلاء العرب لا يستطيعون على عمل أى شئ كما ان احتلال بلادهم ليس على جانب من الصعوبة والدليل على ذلك ان رجلاً من مقاطعة «بركانلى» قبل مدة اغار على الجهة المذكورة مع فئة قليلة من اعوانه واستولى عليها .

وحيث اننى قبل ان ارسل عساكر الى هناك قد طلبت اذن من حكومة انجلترا بواسطة الكولونيل كامبل ، وبعد استحصال موافقتها شرعت فى

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٢ محرم ١٢٥٤ هـ .

هذا العمل بناء عليه بلغ سلامى الى الكولونيل المذكور وفهمه جيدا بانى
سأحدد مدة شهرين لابقاء عساكرنا فى الجهة المذكورة أو سحبهم منها
فليكتب الى حكومة والى شركة الهند ويبلغنا الجواب الذى سيصل اليه
منهما لانتهاء هذه المصلحة بصورة ودية ، وبلغ الدكتور « باورنك » أيضا
بأنه وان كان يزعم ان حاكم عدن من الأزل ملقب بعنوان السلطان ، فانه
من المعلوم لدينا ولدى الجميع لغاية الآن ان حكام صنعا ومسقط ملقبين
بعنوان امام والحكام التابعين لهم ملقبين بعنوان فقى فلذلك ولاجراء ايجابه
عند ورود الجواب لزوم الاشعار ،،

من منيمة القمح

الختم

محمد على

ملحق رقم (٣)

بخصوص تعيين الشيخ رفاعه الطهطاوى القادم من باريس
فى مدرسة الطب بأبى زعبل

من الجنب العالى الى محمود بك ناظر الجهادية ١١ ذى الحجة ١٢٤٦هـ

حضرة صاحب السعادة أخى محمود بك ناظر الجهادية

كنت حادثت كبير اطبائنا جوانى فى ان يبحث المجلس هل من المناسب
ارسال الشيخ رفاعى^(١) القادم قبلا من باريس الى مدرسة الطب الكائنة
فى أبى زعبل ليعلم تلامذتها اللغة الفرنسية أو ليس من المناسب ذلك ؟
ويتخذ قرارا فيه غير انى لم أر فى مضبطة المجلس شيئا يختص بهذا
الموضوع ولست ادرى اهو لم يبلغكم ذلك أم ابلغكم فنسيتموها ؟ أيا كان
تقد تأخرت هذه المسألة حتى الآن . ويخطر الآن على قلبى الفكرة الاتية:

انه وان كان لابد من قيام رفاعه هذا بترجمة الكتب ولكنه اذا عين
فى مدرسة أبى زعبل وقام بتعليم اللغة الفرنسية يخرج كل سنة خمسة
وعشرين أو ثلاثين مترجما لذلك اطلب اليكم أن ترسلوا الشيخ المشار
اليه الى مدرسة الطب الكائن فى أبى زعبل بمرتب مناسب ،،

١١ ذى الحجة ١٢٤٦هـ

الختم
محمود على

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) .
(*) كذا فى الأصل وصحته « رفاعه » .

ملحق رقم (٤)

ترجمة

صورة التقرير الذى طلبه وضعه ساكن الجنان محمد على باشا
والى مصر سابقا متضمنا اسداء النصح لاعضاء أسرته والمقدمين من رجاله
الاخصاء

تحرر في ١١ محرم ١٢٦٣ هـ

ما كنت لأسمح لنفسى أن تتحدث بما أودعته فى التقرير الآتى بيانه
فضلا عن طلب وضعه تحريرا الا أن أحوالك وسلوككم اضطرانى الى هذا
فارجو وأمل أن تعتبروا بما فيه فتعودوا من الآن فصاعدا الى الصواب
والا تضطرونى الى ذكر مثل هذه الامور مرة أخرى .

هذا الذى حملنى على جمعكم هنا لالتقى عليكم ما اضطرت لتحريره
والتصريح به بكل أسف وحرقة ، هو ما يأتى :

يعلم الناس كلهم أن تربه مصر صالحة للعمار والتقدم جدا ونظرة
لتقدمها تقدما محسوسا يوما نيوما فلاشك فى انها ستخطو خطوات واسعات
فى سبيل الرقى والتقدم اذا ما وجد الاتفاق والاتحاد فى الآراء والتبسيات
فى العمل والاستقامة فى الأفكار ، وهذا واضح جدا وضوح الشمس فى
رائعة النهار ، غير ان اختلاف القلوب يحول دون تحقيق هذه الامنية فى
مدة وجيزة ، لانه على ما افهم واستنتجه من سير الأمور يتراءى لى ويلوح
ان خلطتى وآرائى فى واد وان خطط وآراء اعضاء أسرتى الذين يتولون الأمور
العامة وغيرهم من رجالى وعمالى الاخصاء فى واد آخر . اعنى انكم تنظرون
الى نظره تخالف نظرى اليكم ، وتجدون فرقا بينى وبينكم ، وهكذا تحملونى
كل المسئوليات متصلين عنها كل التصل .

فان كنتم فى ريب من ان رجلا واحدا لا يمكنه الاضطلاع باعباء هذه

(١) محافظ أبحاث : محفظة رقم (١٣٥) — ملف الوثائق والمكتبات
الواردة للترجمة من الديوان .

الأمور الجسام وان قدرته البشرية لا تساعده على ذلك فانى عالم تمام العلم انه لذلك . ولا شك فى ان الطريق التى رسمتموها لانفسكم لا تتفق ومصالحة البلاد قط لان الوطن واحد والمصالح واحدة فاذا اتبعت خطتان (نظامان) مختلفتان فى ادارة (دولا ب) الحكومة من غير أن يعرف رجحان احدهما على الأخرى فكيف يتصور اذن الانتظام فى الامور والتقدم فى العمل؟ ولا أدري كيف تعتقدون خلاف ذلك ؟ واذا كنتم حقيقة تعتقدونه فيجب والحالة هذه طرح الخطتين على بساط البحث والنقد لمعرفة ايتهما أصلح للعمل وايفيد للبلد . وعند ذلك فقط يؤخذ بالأصلح ويترك الثانى وينبذ تماما . ولست انا ذلك الرجل الذى يتشبث برأيه مطلقا ويحبذ التفرد تمسكا بالسلطة بل اتعلق بكل خير ورأى يؤدى الى التقدم .

كلكم تعلمون ان خطتى داخل البلاد تنحصر فى البحث عن كل ما من شأنه أن يفضى الى عمار وطننا وغناه من الاسباب المفيدة والطرق الناجحة، أما فى الخارج ففى التوسل بجميع الأسباب التى تؤدى الى اظهار شخصية مصر واعلاء شأنها .

تذكرون انه سبق ان قلت لكم اثناء المناقشة حول المنافع الجمة التى تنجم عن مسئلة تعداد النفوس (الإحصاء) أن مدار وجود العدالة فى وطن ما ، وصيانة المصالح العامة فيه متوقف على وجود القوة العامة، وهذه نتيجة للعمران والتقدم فى البلاد ولا يمكن الحصول عليهما الا بجهود وهمم اصحاب الآراء السديدة والافكار الصادقة المتحدة .

وها انا اكرر ذلك الآن ، معتقدا بأنكم قد ادركتم ذلك كله بفضل دقة الأحوال والظروف وخطورتها . ثقوا بأن هذه المسألة من أهم المسائل الخطيرة التى يجب الاهتمام بها لأن مجرد تنفيذها يخلصنا قبل كل شيء من حكم البلاد حكما باطلا (على غير بصيرة) فيجعلنا نحكمها ببصيرة تامة، وعدالة متحققة فضلا عن اننا يمكننا بعد ذلك أن نظهر شأن مصر وننباهى بقوتها الكامنة قائلين ان القطر المصرى يحتوى على كيت وكيت من السكان والنفوس .

وقد كررت هذه الاقوال لكل واحد منكم مرارا ولاسيما لنجلى الباشا الذى كان حاضرا بالمجلس حيث قلت له ان هذه المسئلة بالنسبة لكم هامة.

ومفيدة جدا ، وخصوصا واثك اكبر الموجودين فدونك الاهتمام بمسئلة التعداد هذه على النحو الذى ذكرت ، ثم شرحت له كيف تجب العناية والاهتمام بهذه المسئلة فكان الواجب عليه شرعا وعقلا اراء اقوالى هذه ان يشمر عن ساعد الجد والاهتمام بهذه المسئلة شخصيا ، ولكنه لم يعمل شيئا من ذلك بل صرف النظر عن الاهتمام بها شخصيا ، وعرض على شفها انه كلف بعض العمد ومشايخ القرى الذين اعتقد انهم ممن يعتمد عليهم بالقيام بالتعداد العام فى القرى التى فى عهده .

وهكذا رايت ان كلامى كله فى هذا الموضوع لم يجد معه نفعا فغضبت واسغت له اسفا شديدا ثم اضطرت لان اتخذ تدابير اخرى . لانه من النعبث اختبار هؤلاء المشايخ والعمد الذين لا يعتمد عليهم بحال من الاحوال اذ جربوا كثيرا فى مثل هذه الامور والشئون فلم يفلحوا ولم يصدقوا قط فى اعمالهم واقوالهم . اذ لو كان المراد يحصل بالاعتماد على امثال هؤلاء الناس لم يكن هناك داع لاهتمامى بهذا الموضوع واكبارى شأنه بهذا القدر بل كنت اكتفيت باصدار الاوامر لهؤلاء المشايخ والعمد باحصاء القرى متظاهرا بانى اعمل فى حين انى اعمل للراحة فقط لا لشيء آخر . ولو كان نجلى الباشا فكر مليا فى انى والده ومرب لجميع رجالى منذ نعومة اظفارهم ، لكان من اللازم ان ينفذ كلامى فى قلوبهم سريعا فاذا لم تدعم من الان مبادئ العدل واصول الحكم وفق مرامى فلا يتصور ان ينفذ حكمى فيما بعد فى الذين ينشأون كيفما اتفق من غير تهذيب ولا تثقيف . وانه اذا انتقلت هذه الاحوال والاختلافات من الاوائل الى الاواخر فهل من المعقول ان تجنى الثمرات التى نأمل الحصول عليها ؟ نعم اذا قبل نجلى فى عهدى آرائى السليمة من الاخطاء ، واهتم بتنفيذ اوامرى ومبادئ فلا شك فى انه سيجد بعد مدة قصيرة سهولة عظيمة ، ونجاحا كبيرا مما يجعله يترك اثرا صالحا وثرانا طيبا للوارثين بعده .

والغرض من قولى السابق بانى اضطرت لان التجأ الى تدبير آخر هو انى كنت قلت مخاطبا عباس باشا هل يكون من المناسب والمستحسن ان تنسحبوا انتم وتكتبوا الى المديرين بشأن القيام باحصاء قراكم وعزبكم؟ هكذا ورد لخاطرى فاقترحته عليكم وانى لا آمركم به ولكنى افكر مثلكم (اى على نحو تفكيركم) اذهبوا وابحثوا هذا الاقتراح فى المجلس . فذهب

حضرته اليه وطرح الاقتراح على بساط البحث والمناقشة ثم عاد يقول انهم عملوا مثل ما قلت من غير ابداء اية ملاحظة او رأى .

فليس لهذا معنى سوى ان لسان حالة يقول مالنا وللتفكير ؟ هو امرنا بهذا فليكن كما يريد . لأن له آراء وتفكيراً تخالف اراءنا وتفكيرنا فعليه اذن تبعها بخيرها وشرها .

ومسئلة اخرى اخبرنى يكن باشا وكامل باشا ان العناية بتربية وتهذيب الطلبة بمدرسة الخاتكة مفقودة بتاتا الأمر الذى أفضى الى تخرج طلبة غير مثقفين وغير مرضيين . وحينما طلبت سنان بك ناظر المدرسة المذكورة الى لاسأله عن الحالة سألت عباس باشا عنها أيضا فلم يظهر لى أقل علم بها . ولما أكدت له ذلك اضطر لأن يقول انه علم به منذ يومين فقط ، وهكذا حاول أن يعمر بعد أن هدم . ولا شك فى انه كان يعلم ذلك سابقا الا أن عدم اهتمام الكل واعتيادهم أن يقولوا ان المدرسة هى لمحمد على فمالنا ومالها أدى به أن لا يقول الحقيقة .

والحال ان المدرسة هى ملك لمصر . وماذا يعمل محمد على بمدرسة تضم بين جدرانها ستمائة وخمسين تلميذا ؟

فليس لمحمد على اية غاية وأى امل فى هذه الدنيا سوى التفكير فى خير هذا الوطن ، وصالح هذه البلاد ، ومن منكم يمكنه أن يفكر ان من المؤسف والمحزن أن لاتفهموا ان من واجبنا التكاتف والتضامن معا للعمل لاعلاء شأن هذا الوطن الذى يضمنا جميعا .

ولو أردت أن أعد اعمالكم المخالفة لصالح الوطن وانظمة البلد ، فى مجلد ضخم . وها هو الفرق البين والبون الشاسع قد ظهر بين مبادئ وخططى وبين ما انتم عليه من الاحوال والافكار ، من مسئلة او مسالتين فقط ، وصفوة القول أن أساس العدل والحق وأساس الواجب والاخلاص هو فى اتحاد الافكار والمبادئ ، ذلك الاتحاد الذى يتضمن ولاشك السعادة للجميع والسلامة والطمأنينة للوطن العزيز .

هذا هو مبدأى الذى قد شرحته لكم فاذا كنتم تجدون فيه شيئا من

الخلل أو القصور فبينوا لى ذلك بكل حرية كما صرحته لكم مرارا . والآن أيضا أصرح لكم بأن تذكروا لى كل ما تعلمونه بصراحة تامة حتى يمكننا أن نقارن الرايين بعضهما ببعض فننفذ الأصلح منهما ونترك الثانى . لأنه لا يجوز أن نكون فى وطن واحد ، وإن يكون لنا مع ذلك آراء مختلفة وأفكار متضاربة فى اعلاء شأن ذلك الوطن الواحد . والا فلا يؤمل شىء من الرقى والتقدم فى وطن كهذا . بل أن هناك شىء من الأمل فى ذلك فإنه يتلاشى شيئا فشيئا من جراء ذنك التضارب والتنافر .

وأذا قلتم لماذا تستعجلون ؟ أقول إن السبب فى الاستعجال الزائد هو كما قلت سابقا معرفتى الزائدة بدقة الظروف والأحوال وخطورتها ، وبمناسبة ذكر الظروف والأحوال هنا تذكرت ما يأتى : كنت مرة بمدينة المنصورة لتجاذب اطراف الحديث مع الباشا نجلى المشار اليه فذكر لى أنه قد تحقق وثبت لديه من الاطلاع على الأحوال العامة فى لندرة وباريس أنه فيما اذا قامت الحرب بين الدول فستكون البلاد الاسلامية عرضة للنهب والتخريب والتجزئة والتقسيم بينها .

ولا شك فى انى كنت أعلم هذا علم اليقين ، وحيث أن الباشا نجلى أيضا يعلم هذا يقينا كما تعلمونه انتم أيضا مع العلم بأن الظروف والأحوال مساعدة لكم الآن فلماذا اذن هذا التخاؤل والجمود ، وعدم الاقتسام على الأعمال العامة بتكاتف وتضامن ؟ ما الذى يحذو بكم أن تقفوا جامدين بينما الناس تقطع المراحل تلو المراحل وتخطو خطوات واسعات الى الأمام وانتم لا تكادون تخطون خطوة الا بكل بطاء وصعوبة . الا تفكرون فى عاقبة ما تعملون ؟

أيها الناس ناشدتكم الله أن تتركوا انفسكم وتجردوا عن غاياتها . عليكم بالانصاف وخدمة هذا الوطن الذى اعتزتم به وصار لكم شأن بسببه ، فبادوا جميعا الى اعلاء قدره ورفع مكانته بين الناس .

هذه هى نصائحي لكم فاطلب أن تعتقدوا بأن فى قبولها فوائد جمة تعود عليكم ، وأرغب فى أن أرى آثار ذلك بادية فى مساعيكم وهممكم ، وإذا تمسكتكم بعد الآن بالطريق الذى انتم سائرون فيه وتماديتم فى ذلك ،

ولم تظهر لكم اية علاقة أو اهتمام بالاعمال الموكولة اليكم غير منقطعين عما تحسونه من الافتراق والخلف فيجب عليكم أن تخطرؤنى بذلك فى اوانه ١٤ . فأسلم أمرى وأمركم عندئذ الى الله وانقطع أنا لوحدى — مادمت حيا — الى العمل كما كنت أعمل لغاية الآن . والا فاذا كنتم تجدون فى انفسكم الاستعداد للعمل وفق المبادئ الصحيحة والاصول القويمة بحيث اذا ظهر لكم أى خطأ أو اعوجاج فى العمل بادرتم من انفسكم الى اخبصارى بذلك باحثين فى الوقت نفسه بكل جد واهتمام عن خير الطرق التى تؤدى بنا الى الغرض المنشود والغاية المطلوبة . وعليكم ان تعطؤنى الآن عهدا كتابيا بطريقة يصح الاعتماد عليها . وهذا يتحقق ويكون ولا شك بالاقدام على تنفيذ مسئلة تعداد النفوس قبل كل شىء بكل اهتمام واخلاص ، وانتم ادرى الناس بأسهل الطرق التى توصلنا الى الغاية المنشودة من ذلك . فلذا أرى ان من مقتضى الرجولة الكاملة والواجبات الحكومية ان تجتمعوا كلكم فى قاعة العرض (الاستقبال) وتتذكروا فى هذه المسئلة الهامة بكل جد واخلاص لتتخذوا بشأنها قرارات سديدة وجازمة وتبلغوها الى فى مدة يومين .